الهندسة الإدارية

مجلة فصلية تصدر عن جمعية الهندسة الإدارية

العدد ٦٤ - سبتمبر ٢٠٢٢ - ربيع أول ١٤٤٤

issue 64 - september 2022

www.mesegypt.org

كيف يمكن بناء علاقة صحية بين الشركاء المؤسسين فى شركة؟

وثيقة ملكية الدولة.. الهدف منها.. وكيف يمكن أن تشجع القطاع الخاص المصرى؟

نصائح للتخطيط لمستقبل آمن عند التقاعد

د.عمرو عزت سلامة يكتب:

الطاقة النظيفة..ومستقبل مصر

دور الاقتصاد الأزرق فى تعزيز التنمية المستدامة

خبراء يطالبون بقمر صناعى أفريقى للتنبؤ بكوارث التغيرات المناخية

كيف يمكن إدارة فريق يعمل بالنظام الهجين بنجاح؟

العدد ٦٤ - سبتمبر ٢٠٢٢ - ربيع أول ١٤٤٤
issue 64 - september 2022

داخل العدد

أ.د.عمرو سلامة يكتب:

الطاقة النظيفة..ومستقبل مصر 04

وثيقة ملكية الدولة..
الهدف منها.. وكيف يمكن أن تشجع القطاع الخاص المصرى؟ 05

دور الاقتصاد الأزرق فى تعزيز التنمية المستدامة 17

خبراء يطالبون بقمر صناعى أفريقى 26

نصائح للتخطيط لمستقبل آمن عند التقاعد 28

كيف يمكن بناء علاقة صحية بين الشركاء المؤسسين فى شركة؟ 24

لهندسة الإدارية
مجلة فصلية تصدر عن جمعية الهندسة الإدارية
MANAGEMENT ENGINEERING SOCIETY

مجلة فصلية تصدر عن
جمعية الهندسة الإدارية
العدد ٦٤ - سبتمبر ٢٠٢٢

رئيس مجلس الإدارة
أ.د.م /عمرو عزت سلامة

الأمين العام
د.م/أسامة حلمى السعيد

مدير التحرير
عبدالقادر رمضان

العنوان
٢٨ شارع رمسيس
القاهرة

ت: ٠٢٢٥٧٩٠٠٥٠
ت.ف: ٠٢٢٥٧٤٨١٦٩
E-mail:
info@mesegypt.org
Rumesrusys@gmail.com

Website:
www.mesegypt.org

العدد ٦٤ - سبتمبر ٢٠٢٢ ■ ربيع أول ١٤٤٤ issue 64 - september 2022

الطاقة النظيفة.. ومستقبل مصر

بقلم:
أ.د.م /عمرو عزت سلامة

رئيس مجلس إدارة جمعية الهندسة الإدارية
وزير التعليم العالى
والدولة للبحث العلمى الأسبق

تستضيف مصر فى نوفمبر المقبل مؤتمر المناخ «COP27» بمدينة شرم الشيخ، والذى من شأنه أن يسلط الضوء على الجهود التى تبذلها مصر فى إطار التحول نحو الطاقة الجديدة والمتجددة، وهو ما يعتبر هدف أساسى يسعى إليه العالم للحد من غازات الاحتباس الحرارى الذى يتسبب فيه الوقود الأحفورى ومصادر الطاقة التقليدية.

الحقيقة أن مصر لديها هدف واضح تعمل عليه منذ عدة سنوات، ضمن استراتيجية تتبناها الدولة لزيادة نسبة الطاقة المولدة من الطاقة المتجددة إلى ٤٢ بالمئة فى عام ٢٠٣٠، بحيث تساهم فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بالنصيب الأكبر من مصادر الطاقة المتجددة، مع مشاركة الطاقة النووية بنسبة ٣ بالمئة.

وفى هذا الإطار وقعت الحكومة المصرية من خلال الصندوق السيادى وبالتعاون مع الوزارات المعنية على اتفاقيات لإقامة مشروعات الهيدروجين الأخضر، وهو أحد مصادر الطاقة النظيفة التى يتجه إليها العالم فى الوقت الحالى.

كما أن إحدى الشركات العالمية عرضت على الحكومة المصرية إقامة مشروع باستثمارات ١٥ مليار دولار لإقامة شبكة متكاملة لإمداد السفن بالوقود النظيف.

تحول الطاقة هدف عالمى تعمل مصر على مواكبته، وهو ما نرى أنه يمثل فرصة أمام مصر لما تمتلكه من إمكانيات وموارد تساعدها فى أن تكون لاعب أساسى فى مستقبل يعتمد على الطاقة النظيفة.

مصر تستهدف توليد ٤٢٪ من الطاقة من الطاقة المتجددة بحلول ٢٠٣٠

العدد ٦٤ - سبتمبر ٢٠٢٢ ■ ربيع أول ١٤٤٤ issue 64 - september 2022

خلال كلمته فى حفل إفطار الأسرة المصرية أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسى أنه كلف الحكومة بالإعلان عن برنامج لمشاركة القطاع الخاص فى الأصول المملوكة للدولة بإجمالى قيمة ٤٠ مليار دولار مقسم على ٤ سنوات بمستهدف ١٠ مليارات دولار سنويًا، مؤكدًا على ضرورة إشراك الشركات المملوكة للقطاع العام والشركات المملوكة للجيش فى ذلك البرنامج من خلال طرح أجزاء من تلك الشركات بالبورصة المصرية.

وثيقة ملكية الدولة..

الهدف منها.. وكيف يمكن أن تشجع القطاع الخاص المصرى؟

برنامج مشاركة القطاع الخاص فى الأصول الحكومية بقيمة ٤٠ مليار دولار

إن عملية تحديد سياسة الملكية للدولة يعتبر أمرًا شائعًا بين البلدان، حيث سبق أن قام بذلك الإجراء أكثر من ٥٠ دولة حول العالم منها دول عربية، وهى أمر تنظيمى لشكل الاستثمار فى البلاد بين القطاعين العام والخاص، ومن ثم فإن ما قامت به الدولة من إعلان لوثيقة سياسة ملكيتها هو أمر إيجابى لترسيخ أطر ثابتة لشكل المناخ الاقتصادى فى البلاد، خاصة وأنه قد تم إعداد تلك الوثيقة وفقًا للمعايير والمبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، مع استهداف تنفيذ سياسات الدولة العامة، بالإضافة إلى كونها تتسم بالمرونة من حيث قابليتها للتحديث وفقًا للمستجدات الدولية والمحلية، والتغيرات فى أولويات الدولة، وتتم مراجعتها دوريًا وفقًا للأهداف الاستراتيجية للدولة.

ترسم وثيقة سياسة ملكية الدولة صورة متكاملة لتواجد الدولة بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية، وتقسمها إلى ثلاثة ألوان مختلفة «حسب إشارة وزيرة التخطيط»، اللون الأخضر وهى القطاعات المتروكة للقطاع الخاص بالكامل والتى تتمثل فى 79 نشاطًا اقتصاديًا ستتخارج منهم الدولة كليًا على مدى الثلاث سنوات القادمة، واللون الأصفر وهى القطاعات التى ستتواجد فيها الدولة جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص والتى تتمثل فى عدد 45 نشاطًا اقتصاديًا، واللون الأحمر وهى القطاعات التى تمس حياة المواطنين بشكل مباشر وستظل تابعة للدولة وحدها والتى يبلغ عددهم 27 نشاطًا اقتصاديًا. تنوى الدولة من خلال تلك الخطة زيادة مساهمة القطاع الخاص فى الاقتصاد ليصل إجمالى استثماراته إلى 65% خلال الأعوام الثلاثة المقبلة مقابل (30% فى العام الماضي)، هذا فضلًا عن تخطيطها لجذب استثمارات بحوالى 40 مليار دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة، إما من خلال بيع حصص ملكية الحكومة بالشركات

الإعلان عن وثيقة ملكية الدولة أمر إيجابى يدعم المناخ الاقتصادى

وثيقة ملكية الدولة ترسم صورة متكاملة لتواجد الدولة فى القطاعات الاقتصادية

المحلية، أو الدخول فى شراكات لتأسيس شركات، وحيث إن تلك الوثيقة تمس معظم الأنشطة الاقتصادية فكان من الضرورى إلقاء نظرة على ردود فعل القطاعات الاقتصادية المختلفة ورؤاهم لتلك الوثيقة المهمة لمستقبل مصر.

قطاع تصنيع السيارات

تجاوب قطاع تصنيع السيارات مع سياسة ملكية الدولة بشكل إيجابى خلال الحوار المجتمعى الذى يتم من خلال منصة دائمة الانعقاد يومى الأحد والثلاثاء أسبوعيًا يتم الاستماع فيها لآراء الخبراء للخروج بأفضل ورقة سياسات تناسب تحقيق أهدف القطاع، وقد علق الممثلون عن القطاع أن البيانات المشار إليها بالوثيقة جيدة، لكن يجب التركيز على طريقة التنفيذ، حيث إن الهدف الأساسى هو أن يصبح قطاع الصناعات الهندسية أعلى القطاعات نموًا بالبلاد وأكثرها تصديرًا، ولن يتم ذلك إلا بتقديم حوافز للمستثمرين الأجانب لزيادة الإنتاج المحلى من المواد الخام، هذا فضلًا عن خفض الرسوم الجمركية على مزيد من المكونات الصناعية بالقطاع. وعلى الرغم من صدور قرار رئاسى بتعديل التعريفة الجمركية لمئات من السلع الصناعية وموافقة البرلمان عليه، فإن المجلس التصديرى لا يزال يريد إدراج المزيد من المكونات بالقطاع، هذا فضلًا عن تقليل فترة دعم الصادرات إلى عام ثم إلى نصف عام. دعم المشروعات الصغيرة كان أحد الموضوعات التى تطرق إليها أعضاء تلك الجلسة، خاصة وأن دعم تلك الصناعات يعزز من نمو الاقتصاد الرسمى على حساب الاقتصاد غير الرسمى، خاصة وأن ذلك يتوافق مع توجهات الدولة لدعم الصناعة.

أمر آخر تم الحديث عنه هو تيسير عملية منح التراخيص الصناعية وزيادة سرعتها، فى إشارة منهم إلى ضرورة توحيد معايير تقديم الخدمة بين الموظفين فى القاهرة والأقاليم، ومن الجدير بالذكر أن مجلس الوزراء كان قد وافق على تعديلات فى أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار من شأنها أن توسع نطاق الحصول على «التراخيص الذهبية» للشركات ذات المسئولية المحدودة والذى يتيح إمكانية الحصول على ميزة الموافقة الواحدة، على أن يكون ذلك مرتبطًا بالقيام بإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية تسهم فى تحقيق التنمية المستدامة، أو مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

ملفات أخرى دار النقاش بشأنها والتى تتمثل فى معاناة قطاع السيارات فى مصر من إمكانية الحصول على احتياجاته من المواد الخام، خاصة فى ظل الأزمة العالمية التى ترتب عنها نقص المعروض عالميا، ووجود أزمة فى سلاسل التوريد عالميًا أثرت بشدة على ذلك القطاع، هذا فضلًا عن اتخاذ المركزى لقرارات بوقف التعامل بمستندات التحصيل التى تسببت فى أزمة فى فتح الاعتمادات المستندية وتوافر الدولار، لكن قرار رئيس الجمهورية الذى أعفى مدخلات الإنتاج والمواد الخام من قواعد المركزى كان له أثر إيجابى على توفير الدعم ولو بشكل جزئى لتلك الصناعة، لكن ما زال استيراد المكونات يمثل تحديًا رئيسيًا، وقد طالب ممثلو الصناعة البرلمان بمراعاة إيجاد حلول لتلك التحديات فى استراتيجية الحكومة للسيارات.

صناعة السيارات الكهربائية هى الأخرى كانت ضمن الملفات التى لاقت اهتمامًا واسعًا خلال الحوار، حيث تم التأكيد على ضرورة الإسراع فى تنفيذ البنية التحتية الخاصة بالسيارات

الدولة تهدف لزيادة مساهمة القطاع الخاص فى الاقتصاد إلى ٦٥٪ خلال ٣ أعوام

تيسير عملية منح التراخيص الصناعية ضرورية لتحفيز ودعم الأنشطة التصديرية

الكهربائية، خاصة وأن الحكومة قد استثمرت مبلغ 450 مليون جنيه لتنفيذ البنية التحتية الخاصة بها، وتوقيع شركة النصر فى يونيو الماضى مذكرة تفاهم مع مجموعة «بايك» الصينية لتصنيع السيارات الكهربائية محليًا. وقد دار الحوار حول البدء فى صناعة بطاريات السيارات الكهربائية التى يمكن أن تخلق فرصًا لصناعة سيارات كهرباء حقيقية وجذب استثمارات فى هذا المجال من خلال جعل مصر مركزًا إقليميًا لتصدير تلك البطاريات فى الشرق الأوسط وإفريقيا، بدلًا من مجرد تجميع السيارات للسوق المحلية، خاصة وأن شركة النصر كانت قد تعاونت مع مجموعة «إف إى فى» الألمانية لتقديم حلول الدعم الفنى حول كيفية بناء قطاع بطاريات السيارات من البداية، بينما تبحث الشركة عن شريك صينى للمساعدة فى بدأ التصنيع.

إصلاح القطاع العام الصناعى كان من بين الموضوعات التى طرحت للحوار المجتمعى، حيث تمت الإشارة إلى ضرورة التوازن بين دخول الموظفين، وأرباح المساهمين، وإيرادات الضريبية للدولة، ونمو الشركة، حيث إنه فى حال الاهتمام بأحد تلك العناصر على حساب الأخرى يخلق ذلك حالة من عدم التوازن فى الشركة، حيث يريد المستثمرون الحصول على تأكيدات أن نجاح الشركات لا يعتمد فقط على العمال خاصة العاملين بالقطاع العام، إذ يحصل البعض منهم على رواتبهم كاملة بغض النظر عن الأداء الفردى أو أرباح الشركة، وذلك على عكس شركات القطاع الخاص والتى تمنح العمال رواتبهم بالساعة، وتعطى الأولوية للأرباح النهائية، كما تم تناول قانون تعديلات العمل والذى ينظم العلاقة بين العمال والشركة، ويضمن أن تتم عملية الإدارة بشكل صحيح لضمان

التوسع فى «التراخيص الذهبية» يسرع إقامة المشروعات الجديدة

استلام الدولة مستحقاتها وتحقيق المستثمرين للربحية.

الصناعات الغذائية

أوضح قطاع الصناعات الغذائية أن هناك حاجة لوضع مبادئ استرشادية حول مشاركة القطاع الخاص فى حجم الحصة التى تريد الدولة تقديمها للقطاع الخاص، واقترحوا توسيع القطاعات التى تستهدف الحكومة التخارج منها عبر دراسة سلاسل القيمة لتشمل المكملات الغذائية ومدخلات الإنتاج الغذائية، وأجزاء أخرى من سلسلة القيمة الغذائية مثل مصايد الأسماك، خاصة وأن الحرب الروسية الأوكرانية أظهرت أهمية الحصول على مدخلات إنتاج محلية بدلًا من الاستيراد بشكل كبير، مع وجود اضطرابات فى سلاسل التوريد العالمية والأسواق، وقد بادرت الحكومة بتشجيع استخدام المكونات المحلية فى الصناعة من خلال تطبيق العديد من الإجراءات التى كان ظاهرها إقرار تخفيضات جمركية جديدة للمصنعين بناء على نسبة استخدام المكون المحلى.

طالبت آراء أخرى بإعادة إسناد

الحرب الروسية الأوكرانية أكدت أهمية الاعتماد على مدخلات الإنتاج المحلية

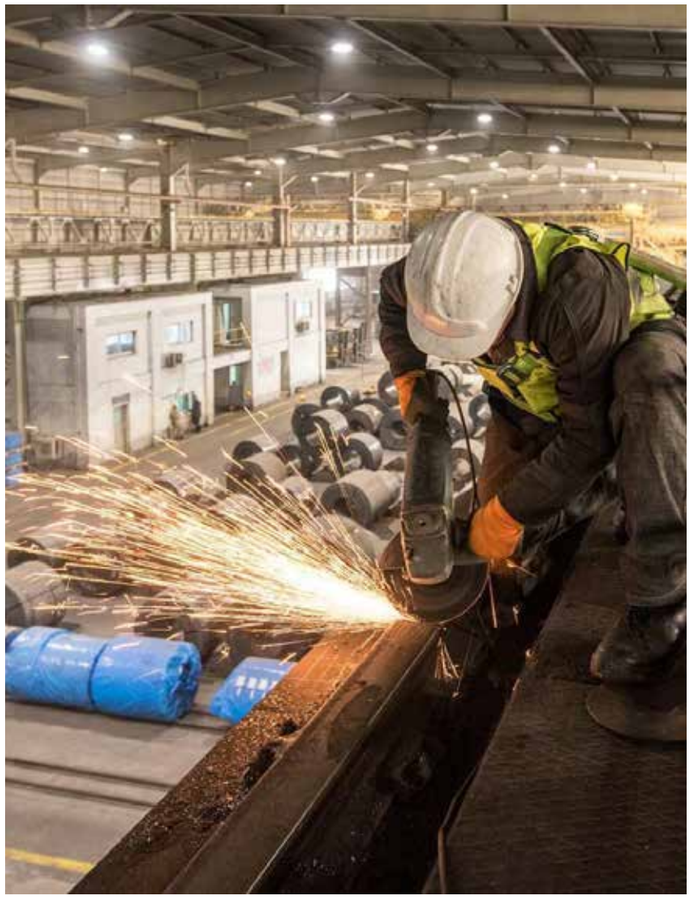

إدارة مصانع الأغذية الحكومية للقطاع الخاص وبرهنت إمكانية نجاح تلك الاستراتيجية بالنظر إلى قطاع الضيافة والذى استطاع تحقيق نجاحات جيدة بعد إسناده للإدارة من جانب القطاع الخاص، حيث إن نموذج المشاركة بين القطاعين العام والخاص تسمح للشركات بتشغيل الأصول بشكل مستقل هى أكثر جاذبية للمستثمرين، على الرغم من أننا لا نرى الكثير منهم فى هذا القطاع.

هذا إلى جانب إجراء دراسات لتقييم كيفية تأثير هذه الصفقة على السوق، وكيفية تقييم الدولة لعروض المستثمرين لضمان شفافية الفصل بين تلك العروض وعدالة التقييمات قدر الإمكان. حيث إن تقييمات الشركات قد تمنع الدولة من التخارج من بعض القطاعات بسهولة خاصة وأن تلك الشركات غير جاذبة من الناحية الاقتصادية فى الوقت الحالى، وعليه فقد أشاروا إلى ضرورة استعانة الحكومة بمستشارين محليين أو أجانب للحصول على تقييمات صحيحة للشركات أو الاستعانة بصندوق مصر السيادى. أما عن الشركات غير الجاذبة اقتصاديًا والتى لا يمكن بيعها بالشكل الحالى فتحتاج تلك الشركات إلى وضع استراتيجية طويلة الأجل لتحسين مؤشرات عملها الرئيسية سواء من خلال تطوير المنتجات الحالية أو إضافة منتجات جديدة يوجد طلب عليها بعد دراسة الفجوات محليًا ودوليًا.

القطاع الزراعي

القطاع الزراعى هو أحد القطاعات التى خططت الدولة لزيادة مشاركة القطاع الخاص به خلال ثلاث سنوات، وقد شملت تلك الخطة معظم الأنشطة الزراعية بما فى ذلك قطاعات المحاصيل البستانية والحبوب باستثناء الحبوب الاستراتيجية مثل القمح وزراعة الغابات الخشبية وصيد واستزراع الأسماك والأحياء المائية والثروة الحيوانية. وستحافظ الدولة على وجودها فى قطاع الألبان، رغم أنها قد تخفض استثماراتها. وتشير آراء الخبراء إلى أن القطاع الزراعى هو أحد القطاعات التى يمكن للدولة المصرية تحقيق قفزة كبيرة به فى زمن قصير، إذ يمكن الوصول بإيرادات القطاع إلى 10 مليارات دولار فى حال معالجة التحديات بالقطاع، وتمثل تلك التحديات الرئيسية فى ندرة المياه وهدر المحاصيل وعقبات التمويل "خاصة فى ظل غياب الحيازات الزراعية وتفتيت الرقعة الزراعية بالبلاد" ونقص العمالة بالقطاع، وبالطبع الافتقار إلى تطبيق التكنولوجيا الحديثة للإنتاج والإنفاق على البحث والتطوير.

أما عن توصيات المشاركين فى ذلك الحوار بشأن سياسة ملكية الدولة فقد أوصوا بضرورة مواصلة تجريم التعدى على الأراضى الزراعية، وفرض العديد من الضوابط التى تنظم استخدام المياه من جانب القطاع الخاص بعد التخارج ومواصلة تجريم التعدى على الأراضى الزراعية، وقد أوصوا الدولة بمراجعه الخطة الموضوعة إذ إن ثلاث سنوات زمن مدنى

مشاركة القطاع الخاص فى الإدارة يعزز القيمة المضافة للمشروعات الحكومية

الدولة تخطط لتوسع مساهمة القطاع الخاص فى القطاع الزراعى

قصير للتخارج من ذلك القطاع لا سيما فى بعض الأنشطة مثل الاستصلاح الزراعى.

بيئة مستقرة

تشاركت القطاعات الثلاث السابق الإشارة إليها فى طلبهم بوجود بيئة تشريعيه مستقرة تسمح لهم بالتخطيط المسبق بشكل صحيح قبل اتخاذ أى قرارات استثمارية، وقد تمت الإشارة إلى ضرورة بقاء القوانين لمدة لا تقل عن 10 سنوات دون تغيير، حيث إن المستثمر الطبيعى يحتاج إلى إجراء دراسة جدوى لعشر سنوات قبل البدء فى مشروع بالسوق المصرى.

حيث إن المستثمر لن يرغب بالاستثمار فى بيئة تتغير فيها قوانين التصدير أو الضرائب بشكل مفاجئ. أمر اخر أشار إليه المشاركين وهو ضرورة وجود حوافز مالية ونقدية توفر مناخًا استثماريًا أكثر تشجيعًا، خاصة وأن المناخ العالمى والمحلى صعب للغاية، ومن أهم تلك الأمور النقص فى السيولة والعملات الأجنبية الذى يمثل عائق كبير أمام جاذبية القطاع للمستثمرين.

■ بقلم:
أحمد بيومي
نقلا عن المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية

توصيات بضرورة مواصلة تجريم التعدى على الأراضى الزراعية

استقرار القوانين ضرورة لتحفيز الاستثمار وجذب الشركات لمصر

العدد ٦٤ - سبتمبر ٢٠٢٢ - ربيع أول ١٤٤٤ ■ issue 64 - september 2022

لماذا يعتبر الاحتفاظ بالموظفين أكثر ميزة تنافسية لديك؟

تحتاج الشركات إلى فهم أن المنافسة لم تعد قاصرة على ظهور شركة ناشئة متخصصة تنافس في قطاع ما أو وجود شركات كبيرة احتكارية تسيطر على السوق، لقد باتت المنافسة بين الشركات تتعلق بمدى قدرة كل منها على جذب الموظفين الأكفاء والاحتفاظ بهم على المدى الطويل وتنمية مهاراتهم كي يصبحوا قادة مستقبليين ناجحين.

وقد باتت هذه الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى خاصة في ظل سرعة التغييرات التكنولوجية وظهور أفكار جديدة كل يوم.

لا يتوقف الأمر عن إدهاشنا عندما نرى الشركات تفكر وتتصرف كما لو أن الناس مجرد بيادق يمكن وضعها في أي مكان دون أسئلة؛ فكثير من الشركات تخسر الموظفين الجيدين بأعداد كبيرة دون عواقب أو فهم ما تحتاجه الشركة فعلاً.

يجب أن تبدأ عملية التوظيف باختيار شخص سيكون له تأثير على فريقك، غير أن العديد من المؤسسات تقوم فقط بنسخ ولصق السير المهنية للموظفين من مواقع خدمات التوظيف عبر الإنترنت مثل موقع لينكدإن على أمل أن يصبح لديهم الموظف المثالي.

ليست هذه هي الطريقة التي تعمل بها الأشياء، عندما تريد ضخ دماء جديدة في شركتك على كل المستويات، بدءاً من المناصب الأولية وصولاً إلى القمة، فأنت بحاجة إلى شيء مختلف. أنت تحتاج إلى إجراء بحث متخصص بناءً على مؤهلات محددة حتى يعرف المرشحون المحتملون موقفهم بالضبط قبل التقديم.

العثور على الأشخاص المناسبين يمثل تحدياً

تحتاج الشركات إلى التركيز على أهمية القوى العاملة لديها لأنه إذا لم تتمكن الشركات من جذب الأشخاص الأكفاء، ستجد صعوبة في تحقيق أهدافها باستمرار. إذ سيكون لديها موظفون ينفذون المهام الموكلة إليهم وحسب، ولا يتمتعون بأي رؤية لما يمكن إضافته للشركة.

إنه أمر مزعج عندما تحتاج إلى أن تكون سريعاً وليس لديك الأشخاص المناسبون للتنفيذ.

يكمن مستقبل الأعمال في الاستثمار في تطوير الموظفين وتدريب القوى العاملة لديك حتى يتمكنوا من النمو ليصبحوا قادة ناجحين.

إن الشركة الناجحة هي تلك التي تمتلك فريق عمل متنوعاً قادراً على طرح الأسئلة، والتركيز على المشكلات لإيجاد أفضل الحلول لها. كما ينبغي أن يتسم هذا الفريق بالقدرة على تحقيق التعاون بين المهام الوظيفية المختلفة داخل الشركة، فضلاً عن حب مشاركة المعرفة وتقديم المشورة لبعضهم البعض.

ويُفضل أن تفوض إدارة الشركة سلطة اتخاذ القرار إلى المستويات التي تتوافر فيها المعلومات ذات الصلة بالموضوع، بدلا من الاعتماد على الشكل الهرمي لاتخاذ القرار.

إن التحدي الأكبر أمام إحداث مثل هذا التحول داخل الشركات لا يتعلق بنقص الأفكار، بل بنقص في تغيير السلوك.

لا يمكنك إحداث تحول في عقلية موظفي الشركة بمجرد التفكير بشكل مختلف؛ بل عبر التصرف بشكل مختلف، ويجب أن يحدث هذا التغيير على مستوى القيادة أولاً قبل أن ينتقل إلى المستويات الأدنى داخل الشركة.

مستقبل الأعمال فى الاستثمار يكمن فى تطوير الموظفين وتدريب القوى العاملة

العدد ٦٤ - سبتمبر ٢٠٢٢ - ربيع أول ١٤٤٤ ■ issue 64 - september 2022

دور الاقتصاد الأزرق فى تعزيز التنمية المستدامة

يرتبط الاقتصاد بالبيئة ارتباطًا واضحًا؛ ويبدو هذا الترابط جليًا فى أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتى تجمع بين الشق الاقتصادى والبيئى والاجتماعى، وبصفة خاصة يتمثل الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة فى الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها بشكل مستدامٍ لتحقيق التنمية المستدامة.

مفهوم الاقتصاد الأزرق ظهر لأول مرة عام ١٩٩٠

يرتبط ذلك الهدف بمفهوم الاقتصاد الأزرق، والذى ظهر منذ عام ١٩٩٠ من قبل الاقتصادى البلجيكى غونتر بولى Gunter Pauli، وهو يضم كافة الموارد المائية فى البحار والمحيطات وإدارتها بشكل يضمن تحقيق التنوع البيولوجى، واحترام حقوق النظام البيئى، مع تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بتلك الموارد، مثل القيام بأنشطة الصيد المستدام للأسماك والكائنات البحرية، وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء والقضاء على الفقر والجوع، وتوفير فرص عمل، وتوليد الطاقة الكهرومائية، واستخراج المواد الخام من البحار، والقيام بأنشطة التعدين فى البحار والمحيطات وتنمية السياحة البحرية.

يتبين من ذلك تركيز الاقتصاد الأزرق على تحقيق الاستخدام المستدام لكافة الموارد المائية بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة بكافة محاورها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفى إطار تزايد الاهتمام الدولى بالشق البيئى لعملية التنمية المستدامة يتناول المقال استعراض مفهوم وأهمية الاقتصاد الأزرق، وبحث الفرص المتاحة لتوجيه النشاط الاقتصادى لمسار أكثر استدامة، مع

الاقتصاد الأزرق يرتبط باستخدام البحار والمحيطات بأسلوب مستدام

التركيز بشكل خاص على الاقتصاد المصرى.

الاقتصاد الأزرق
المفهوم والأهمية

يعرف البنك الدولى الاقتصاد الأزرق بأنه «الاستخدام المستدام لموارد المحيطات من أجل النمو الاقتصادى وتحسين سبل المعيشة والوظائف مع الحفاظ على صحة النظم البيئية للمحيطات، ولا سيما أنه يؤثر على الأنشطة البشرية مثل مصايد الأسماك والنقل والطاقة المتجددة وإدارة النفايات والتغير المناخى والسياحة».

وتأتى أهمية الاقتصاد الأزرق نتيجة الارتفاع النسبى لمساحة المسطحات المائية على كوكبنا الأزرق والتى تغطى أكثر من ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية، وتضم ما يقرب من 50- 80 % من أشكال الحياة على الأرض. وبشكل خاص فإن الأهمية النسبية للاقتصاد الأزرق ترتفع بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية الأقل نموًا، وكذلك بالنسبة لبعض الدول المتقدمة مثل اليابان التى كان يمكن أن تعانى فقرًا غذائيًا لولا امتلاكها أسطولًا كبيرًا من سفن الصيد.

ووفقًا لإحصاءات الأمم المتحدة فإن قيمة الأنشطة الاقتصادية لكافة الموارد المائية عالمية تقدر بنحو من 3 – 6 تريليونات دولار سنويًا، وتصل تلك القيمة إلى 24 تريليون دولار وفقًا لتقديرات أخرى. ووفقًا للبنك الدولى فإن الاقتصاد الأزرق يولد نحو 83 مليار

المسطحات المائية تمثل أكثر من ثلاثة أرباع الكرة الأرضية

دولار للاقتصاد العالمى سنويًا، وهذا الرقم قابل للزيادة. ويتوقع الاتحاد الأوروبى نمو الاقتصاد الأزرق بشكل أسرع من الاقتصادات الأخرى، مع احتمالية تضاعف حجمه عام 2030.

وتتعدد الأنشطة الاقتصادية التى يمكن ممارستها من خلال الاقتصاد الأزرق، فبجانب أنشطة صيد الأسماك وإنشاء المزارع السمكية هناك قطاعات أخرى مثل الشحن البحرى والموانئ واللوجستيات والتعدين والتنقيب البحرى ونقل وتوليد الطاقة وصناعة السفن والقوارب وأنشطة السياحة البحرية والترفيه، فضلًا عن قطاع التكنولوجيا والمعلومات والتكنولوجيا الزرقاء الحيوية.

فأما بالنسبة لقطاع صيد الأسماك، فهو يُسهم بنحو 270 مليار دولار سنويًا من الناتج الإجمالى عالميًا، ويُعتبر مصدرًا رئيسيًا للأمن الاقتصادى والغذائى لأكثر من 300 مليون شخص، ويوفر نحو 350 مليون وظيفة فى جميع أنحاء العالم، وبإضافة الخدمات والصناعات المكملة لصيد الأسماك يصل حجم التوظيف عالميًا إلى نحو 820-660 مليون شخص وفقًا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، كما تستحوذ النساء على 25% من إجمالى تلك الوظائف.

وعلى صعيد نشاط التجارة، فقد بلغت حصة التجارة البحرية 55% من إجمالى التجارة الدولية عام 2013، وارتفعت إلى 80% عام 2015، وتقدر النسبة الحالية لقطاع النقل البحرى بنحو 90% من الأنشطة التجارية عالميًا، ويتوقع ارتفاعها خلال الفترات التالية فى ظل الطفرة التى يشهدها قطاع النقل البحرى وإنشاء العديد من المناطق اللوجستية حول العالم.

وبالنسبة لقطاع الموارد التعدينية والاستخراجات، فتتعدد الموارد المستخرجة من البحار؛ إذ تشمل عددًا كبيرًا من المعادن النفيسة والمواد البترولية، وتشير التقديرات إلى أن 34% من إجمالى إنتاج النفط الخام يستخرج من الحقول البحرية. وعلى صعيد السياحة البحرية فتقدر بنحو 5% من الناتج الإجمالى العالمى، وتوفر فرص عمل لنحو 7-6% من قوة العمل عالميًا.

وهناك قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتى تشمل خدمات الأرصاد الجوية والتأمين البحرى والاستشارات الهندسية البحرية والمعلومات الجغرافية، وتقدر نسبة ما تحمله الكابلات البحرية من معلومات بنحو 95% من جميع البيانات الرقمية حول العالم.

وعلى صعيد آخر، هناك قطاع التكنولوجيا الزرقاء الحيوية الذى يضم بعض المنتجات الطبية والمستحضرات الصيدلانية التى يتم إنتاجها من مواد مستخرجة من البحار، كما يضم الطاقة البحرية المتجددة التى تشمل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والمد والجزر وطاقة الكتلة الحيوية الحية، وتمثل نحو 22% من الطاقة العالمية.

أما بالنسبة للاقتصاد المصرى، فتمتلك مصر نحو أربعة آلاف كم

الاقتصاد الأزرق يولد ٨٣ مليار دولار للاقتصاد العالمى سنويا

من الشواطئ على البحرين الأحمر والأبيض المتوسط وقناة السويس ونهر النيل وعدد من البحيرات. وتمكن تلك الإطلالات المائية من إقامة المزيد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد الأزرق. فعلى صعيد نشاط صيد الأسماك والاستزراع السمكى تتوفر فى مصر المقومات اللازمة لتنمية الثروة السمكية من وفرة الأراضى والمياه والكوادر البشرية، بالإضافة إلى التوسع فى صناعة الأعلاف السمكية، وجذب الاستثمارات الخاصة لهذا القطاع، فيسهم القطاع الخاص بنحو 99% من إنتاج القطاع السمكى، و90% من إنتاج الأعلاف السمكية عام 2019. وقد تم اعتماد استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 على إعادة تشكيل سلة البروتين الحيوانى من المصادر المحلية الأقل تكلفة، وزيادة نصيب الفرد من البروتين الحيوانى بحوالى 4.4 جرام/يوم بحلول عام 2030، وذلك من خلال زيادة الاستهلاك من البروتين بنحو 1.8 جرام منهم 1.7 جرام من الأسماك. ويُعد ذلك التوجه من الأهمية بمكان فى ظل تعدد الأزمات الدولية المؤثرة على حركة التجارة العالمية، وارتفاع أسعار السلع المستوردة، وانعكاس ذلك على الاقتصاد المصرى.

وأما بالنسبة للموانئ فتمتلك مصر نحو 53 ميناء بحريًا، منها 15 ميناء تجاريًا و38 ميناء تخصصيًا، ويُقدر حجم الوارد والصادر لهيئات الموانئ المصرية خلال 2021 حوالى 162.8 مليون طن، من خلال 11.59 ألف سفينة. وتسعى الدولة إلى أن تصبح مصر مركزًا عالميًا للتجارة واللوجستيات من خلال زيادة عدد الموانئ وتحويلها إلى مناطق لوجستية للقيام بأنشطة الشحن والتفريغ والتعبئة وإعادة التصدير وتصنيع

توقعات بتضاعف حجم الاقتصاد الأزرق بحلول عام ٢٠٣٠

وصيانة وتمويل السفن والصناعات البحرية الثقيلة والخفيفة، فضلًا عن ربط الموانئ البحرية بالموانئ الجافة والمراكز اللوجستية. وتتضمن استراتيجية تطوير الموانئ أيضًا ميكنة الخدمات اللوجستية والتى ترتب عليها تقليص زمن الإفراج الجمركى إلى 50%، وتقدر تكلفة خطة تطوير الموانئ إلى نحو 115.6 مليار جنيه.

ومن جهة أخرى، تمتاز مصر بالأنشطة السياحية وبصفة خاصة السياحة الشاطئية والرحلات النهرية الشتوية من القاهرة إلى الأقصر وأسوان، بالإضافة لسياحة اليخوت والغوص والصيد. وتستحوذ السياحة الشاطئية على أكثر من 90% من حركة السياحة الوافدة لمصر، ويسهم قطاع السياحة بنحو 11.9% من إجمالى الناتج المحلى، ويستوعب نحو 12.6% من إجمالى العمالة، ويشارك بنحو 21% من إجمالى الصادرات غير السلعية، و19.3% من إيرادات النقد الأجنبى، وبلغت نسبة نمو القطاع 16.5% عام 2019 قبل تأثره بجائحة كورونا.

وعلى صعيد متصل، فقد توسعت الدولة فى أنشطة الاستخراجات والاستكشافات البترولية على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وقد بدأت جهود الدولة فى هذا السياق بتهيئة مناخ ملائم لعمليات البحث والتنقيب من خلال توقيع اتفاقيات ترسيم الحدود بين مصر والسعودية من الجانب الشرقى، وبين مصر واليونان وقبرص من الجانب الشمالى، وقد تلا ذلك اكتشاف أكبر حقل غاز فى المياه الاقتصادية المصرية باحتياطيات بلغت نحو 30 تريليون قدم مكعب غاز قابلة للزيادة، أدى ذلك إلى جذب العديد من الشركات العالمية للقيام بأنشطة التنقيب والاستكشافات، كما قامت الدولة عام 2019 بطرح عدة مزايدات عالمية للبحث عن الثروات البترولية والمعدنية والغاز الطبيعى، وتُعد هذه الطروحات هى الأولى من نوعها بخصوص الثروات الطبيعية فى البحر الأحمر.

مخاطر الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة

على الرغم من أهمية الاقتصاد الأزرق، إلا أنه يواجه عددًا كبيرًا من المخاطر والتحديدات. وترتبط نسبة كبيرة من تلك المخاطر بالأنشطة الاقتصادية، ومثال على ذلك ارتباط ظاهرة التغيرات المناخية بالنشاط الصناعى الملوث للبيئة، وكذلك ارتباط نشاط صيد الأسماك الجائر وغير المستدام بفقدان التنوع البيولوجى ومن ثم يهدد الأمن الغذائى، وكذلك أنشطة النقل والشحن البحرى والسياحة البحرية والساحلية غير المستدامة ينتج عنها تلوث بحرى يهدد الحياة المائية.

وفى هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أهمية الاقتصاد الأزرق بالنسبة لقارة إفريقيا، وقد تضمنت أجندة إفريقيا 2063 وصف الاقتصاد الأزرق بأنه نافذة لتحقيق النهضة الإفريقية، وعلى الرغم من ذلك فإن الصراعات والنزاعات على البحار والأنهار بين الدول الإفريقية تعيق من تحقيق الهدف المنشود، وهنا ينبغى الاستفادة من التجربة المصرية فى أهمية ترسيم الحدود البحرية والمائية لتجنب النزاعات وتعزيز المنافع ودفع النمو وتحقيق التنمية.

ولضمان تحقيق التنمية المستدامة فإن إدارة الاقتصاد الأزرق ينبغى أن تضمن الحفاظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأجيال القادمة، وتشمل تلك الحقوق تحقيق الأمن الغذائى والقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتحسين الدخل وتوفير فرص العمل والسلامة وتحقيق تنمية صحية وأمنية وسياسية مستدامة، كما تتطلب المحافظة على كافة عناصر النظام الإيكولوجى والاعتماد على التكنولوجيا النظيفة ومصادر الطاقة المتجددة واستخدام المنتجات الصديقة للبيئة وإدارة المخلفات بشكل فعال.

وفى سبيل تطوير الأنشطة الاقتصادية المستدامة التى ترتبط بالاقتصاد الأزرق، يأتى الحديث عن أهمية التوسع فى طرح السندات الزرقاء، فعلى غرار السندات الخضراء التى تهدف إلى تمويل كافة الأنشطة الاقتصادية ذات الأثر البيئى الإيجابى، تأتى السندات الزرقاء التى تركز فقط على الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالاستغلال المستدام لموارد الاقتصاد الأزرق. وقد تم إصدارها لأول مرة عام 2018 بجزيرة سيشل بالتعاون مع البنك الدولى بهدف دعم المشروعات البحرية ومزارع ومصائد الأسماك المستدامة، وقد نجحت فى جمع 15 مليون دولار من مستثمرين دوليين. ومع حداثة إصدار السندات الزرقاء واقتصار أغلب إصداراتها فى قارة آسيا، يتوقع أن تكون ذات أثر فعّال فى دول منطقة الشرق الأوسط، وبصفة خاصة الاقتصاد المصرى، مع إتاحة العديد من فرص الاستثمار الأزرق وتنوعها.

■ بقلم:
أسماء رفعت
نقلا عن المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية

قطاع صيد الأسماك يسهم بـ ٢٧٠ مليار دولار من الاقتصاد العالمى سنويا

قطاع النقل البحرى يمثل ٩٠٪ من الأنشطة التجارية العالمية

من أهم العلاقات التى يتحتم على رائد الأعمال بناؤها بشكل صحيح هى علاقته مع الشركاء المؤسسين الآخرين فى الشركة، حيث إنه إذا كانت العلاقة غير صحية فقد تؤدى إلى ظهور خلافات مستمرة حول كيفية إدارة العمل وتوزيع المهام، وفى النهاية يؤول ذلك إلى ضعف الشركة وتقليل فرص نجاحها.

كيف يمكن بناء علاقة صحية بين الشركاء المؤسسين فى شركة؟

■ هذه النصائح تساعد على بناء علاقة عمل صحية بين الشركاء المؤسسين:

1 وضع حدود واضحة للمسؤوليات

■ ترى «ناتالى لوسير» مؤسسة برنامج «أكسسيس ألي» أنه من أجل بناء علاقة صحية مع الشركاء المؤسسين فى العمل، من المهم وضع حدود واضحة جدا حول مسؤولية كل مؤسس ومكان تخصصه.

■ وبشكل عام يتطلب الأمر التعرف على الشريك المؤسس والحصول على مستوى من الصدق بشأن ما يحب كل شخص القيام به فى العمل وما يُشعره بالراحة، وقد تتغير الأمور بلا شك بمرور الوقت، ولكن معرفة نقاط قوة كل شخص ستساعد على سير العمل بشكل أفضل.

2 بناء علاقة صداقة خارج العمل

■ يبدأ معظم الشركاء المؤسسين كأصدقاء ثم يبنون علاقة العمل معا، ومع ذلك، عندما يركزون على تنمية عملهم التجارى، فقد يهملون صداقتهم.

■ لذا ينصح «فراس كتانة» مؤسس شركة «امريسليب ماتريس» بأن يركز الشركاء على بناء علاقة صداقة قوية وقضاء بعض الوقت معا خارج العمل.

■ وبهذه الطريقة، يمكن لكل منهم المساعدة فى تقديم المشورة أو التوجيه أو توفير الدعم عند الحاجة، الأمر الذى يعزز شعورهم بالسعادة داخل العمل ويحسن أدائهم.

3 تخصيص وقت للتفكير المشترك

■ سواء كانت العلاقة مع شريك العمل قد بدأت كصداقة أو علاقة مهنية، فإن تعزيز التفكير المشترك بينهما هو حجر أساس فى علاقة العمل بين الشركاء وهو أمر حاسم للحفاظ على الزخم والشغف داخل المؤسسة.

■ ويقول «نيك فينديتي» مؤسس «ستيتش جولف»: «عند العمل على مشاركة الأفكار، ستجد أنكم تعملون على تحقيق نفس الأهداف وتضعون معا لبنات بناء علاقة ستصمد أمام تحديات الزمن».

4 التركيز على التواصل المستدام

■ التواصل هو أهم شىء لبناء علاقة صحية مع الشريك المؤسس لأنه جوهر أى علاقة جيدة، وهذا ينطبق بشكل خاص على المؤسسين

العلاقات الصحية مع الشركاء المؤسسين ضرورية لاستمرار الأعمال

المشاركين، الذين يحتاجون إلى أن يكونوا قادرين على الاعتماد على بعضهم البعض والحصول على تعليقات صريحة وصادقة فى جميع الأوقات.

■ وبدون التواصل، من السهل أن تتفاقم المشاكل وتزداد، مما يعرض علاقة العمل لضرر لا يمكن إصلاحه.

■ ومن المهم أيضا اكتساب المرونة عند التعامل مع المحادثات الصعبة بعيدًا عن المواقف الدفاعية أو التعامل مع الأمور على محمل شخصى.

■ «إذا كان بإمكانك التركيز على جوانب التواصل هذه، فستكون على المسار الصحيح للحصول على شراكة طويلة وناجحة».. كما يقول «ريتشارد فونغ» مؤسس شركة «أشورد ستاندرد».

5 وضع أساس لحل الخلافات

■ تعارض المؤسسين والاختلافات فى وجهات النظر أحد أهم أسباب فشل الشركات الناشئة، والمفتاح هو ملاحظة وإزالة أى عاطفة يمكن أن تؤدى إلى تصعيد الصراع.

■ يقول «ريان ستونر» الرئيس التنفيذى لدى «ديندرو»: «تحتاج إلى الاعتراف بالعواطف التى تشعر بها مع التعرف على مخاوف وعواطف الشريك المؤسس.. يجب أن يكون الاحترام والتقدير أساس علاقتك منذ اليوم الأول».

6 التخلص من الغرور أثناء التواصل

■ إذا كان الشريك المؤسس يتواصل مع الآخرين بدون غرور، فهناك احتمال كبير أنه لن يأخذ الأمور على محمل شخصى، وسوف ينتهى به الأمر إلى اتخاذ قرارات أفضل لعمله.

■ ويرى «كانديس جورجيادس» مؤسس «ديجيتال داى» أنه من المهم أن يكون شريك العمل قادرا على إجراء محادثات صعبة حول النشاط التجارى والقيام بذلك بطريقة بناءة.

■ كذلك من الضرورى تبادل الاحترام بين الشركاء والتأكد من الحصول على فترات راحة وقضاء بعض الوقت معًا خارج العمل لتطوير المهارات الإبداعية.

7 الحفاظ على الشفافية

■ يضمن الحفاظ على الشفافية علاقة صحية مع شريك العمل على المدى الطويل خاصة وأن الظروف تتغير دائمًا، فمن الممكن أن يكسب العمل التجارى الملايين اليوم، ثم يكون على بعد خطوات من إعلان الإفلاس غدا.

■ ويقول «جاريد أتشيسون» مؤسس «دابليو بى فورمز»: الشفافية هى شىء يُبقيك أنت وشريكك على نفس الخط ويساعدك على تكوين علاقة قوية لأنك تعلم أن الشخص الآخر لا يخفى شيئًا عنك.

8 التأكد من مشاركة نفس الرؤية

■ ستؤدى مشاركة نفس الرؤية إلى تبسيط الكثير من الأشياء وتسهيل خوض المعارك اليومية، فعندما يكون للشركاء نفس الوجهة، فمن المتوقع أن تظهر أشياء متشابهة أخرى أثناء الرحلة للوصول إلى هناك.

■ علاوة على ذلك، مشاركة الرؤية تقلل من فرص الصراع فى الأوقات الصعبة، إذ إن الجميع سيكون متحمسا بنفس القدر، مما يقوى الروابط بين الشركاء المؤسسين بشكل كبير ويساعد على بناء علاقة صحية، كما تقول «ستيفانى ويلز» مؤسسة «فورميدابل فورمز».

9 عقد اجتماعات فردية منتظمة

■ يقول «كريس كريستوف» مؤسس «مونستير إنسايتس»: «يمكنك بناء علاقة قوية مع الشريك المؤسس من خلال عقد اجتماعات ثنائية كل أسبوعين أو أسبوعيًا حسب الحاجة.. استخدم هذا الوقت لمراجعة حالة المشاريع الكبرى، واكتشاف العوائق المحتملة والسعى بشكل عام لتحسين سير العمل للجميع فى الشركة».

■ وهذه النصيحة مفيدة لعدة أسباب، أهمها أن هذه الاجتماعات ستساعد على التغلب على المشاكل المحتملة، وإذا تم معالجة هذه المشكلات فى وقت مبكر، فيمكن للشركاء العمل معًا والمضى قدمًا بطريقة صحية ومثمرة.

التخلص من الغرور فى التعامل وتبادل الاحترام أساسى للحفاظ على الشركة

طالب مجموعة من الخبراء بضرورة وجود قمر صناعى أفريقى للتنبؤ بكوارث التغيرات المناخية، وذلك خلال الندوة التى نظمها، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، فى سبتمبر، لمناقشة قضايا المناخ، بعنوان: «أنظمة الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية»، بحضور نخبة من خبراء المجال الدوليين، وذلك ضمن مجموعة من الندوات التى تناقش موضوعات تفصيلية استعدادا لمؤتمر المناخ القادم COP27 فى شرم الشيخ، وذلك بهدف بناء موقف أفريقى موحد.

خبراء يطالبون بقمر صناعى أفريقى للتنبؤ بكوارث التغيرات المناخية

أكدت الدكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذى ومدير البحوث بالمركز، أن مؤتمر COP27 يمثل صوت أفريقيا، وما يقوم به المركز من خلال عقد سلسلة الندوات المتخصصة بقضايا المناخ، هو السعى نحو بناء موقف أفريقى موحد وإيصال صوت القارة، حيث تم مناقشة قضايا تمويل المناخ وتأثير التغيرات المناخية على صغار المزارعين، وكيف تعمل أسواق الكربون وكيف يمكن لدول القارة الاستفادة منها، وفى هذه الندوة تم مناقشة موضوع أجهزة الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية، حيث ينجم عن هذه الكوارث خسائر بشرية كبيرة فى أفريقيا، خاصة فى ظل ارتفاع نسب الفقر وهو ما يجعل الأمر أكثر كارثية فى القارة، حيث يمكن تبنى أنظمة خاصة للإنذار المبكر وآليات لبناء هذه الأنظمة من أجل الحفاظ على أرواح البشر.

من جانبه قال الدكتور فاروق الباز، المدير المؤسس بمركز الاستشعار عن بعد بجامعة بوسطن، إن ما يحدث فى أفريقيا لن يقتصر تأثيره على دول القارة فقط، ولكنه سيمتد تأثيره إلى العالم بأكمله،

وأشار إلى أن أفريقيا تغطى التربة الخصبة 60% من مساحتها، وما يمكن أن تنتجه القارة من غذاء يمكنه إطعام العالم بأكلمه، ورغم ذلك تعانى بعض الدول الأفريقية مشاكل سوء التغذية، وهو ما يتطلب توحيد الجهود ونظرة عامة على توزيع الثروات على جميع دول القارة. وأضاف الباز أن عدد سكان أفريقيا يصل إلى نحو 1.3 مليار نسمة، وهو ما يقترب من تعداد الصين، وإذا عملت الدول الأفريقية بنفس جهد الصين، يمكن أن تصل إلى ما وصلت إليه إذا أحسنت استغلال الثروة البشرية الهائلة بها، وأوضح أن قارة أفريقيا ابتعدت تدريجيا عن خط الاستواء، لتقترب من أوروبا، ولم تكن من قبل صحراء، ولكنها كانت مليئة بالبحيرات عندما كانت قريبة من خط الاستواء، ولكن مع اقترابها من أوروبا وابتعادها عن خط الاستواء أصبح لديها حزام من الأراضى الصحراوية، لافتا إلى أن الأراضى غرب النيل وما حولها تلقت إشعاعا شمسيا قادرا على تبخير 200 % من كمية الأمطار وهى أشد المناطق جفافا فى العالم، حيث أن أكثر المناطق جفافا فى كاليفورنيا تصل فيه نسبة الجفاف إلى 7 %. وشدد الباز على أهمية استخدام الطاقة الشمسية الهائلة والتى تعد أكبر كمية طاقة شمسية فى العالم، مؤكدا أن الدول يمكنها الربط فيما بينها من خلال ممرات التنمية، حيث يجب أن تكون ممرات التنمية فى كل مكان فى أفريقيا، وهى التجربة التى نجحت الهند فى تحقيقها، مطالبا بإنشاء ممر للتنمية يربط بين الإسكندرية وكيب تاون، وممر آخر يربط الدول الأفريقية ببعضها البعض، مشيرا إلى أن لدينا خبراء استشعار عن بعد فى أفريقيا لا يتم الاستفادة منهم، ففى الوقت الذى تملك القارة 90% من موارد العالم، إنما ينقصها التخطيط، فيمكن لأفريقيا الوصول إلى المركز الأول عالميا إذا عرفت ما الذى تنتجه وما عليها فعله.

الدكتور فرانسوا كايتاكير، مدير إدارة البحوث والتنمية ARC، أشار إلى أن هناك 35 دولة أفريقية أعضاء فى الاتحاد الأفريقى وقعوا على معاهدة للتحذير والإنذار المبكر للكوارث الطبيعية، ولكن هناك بعض المشاكل التى تتعلق بسيادة بعض الدول الأعضاء وهو ما يجرى حله ومحاولة توسيع مشاركة الدول الأفريقية فى هذه المعاهدة، مشيرا إلى أن هذا التحذير هو آلية لتبنى نظام معين للتحذير من وقوع أى مخاطر قادمة، ويتم تقديم خدمة الطوارئ للدول الأعضاء بالاتفاقية سيكون هناك مراجعة عليها وضوابط سياسية سعيا للاستعداد الأمثل لمواجهة الكوارث الطبيعية الناجمة عن التغيرات المناخية، بالإضافة إلى السعى نحو التأمين الحدودى لتنفيذ الرد لمواجهة الأخطار بشكل استباقى وقائى. وأكد فرانسوا أن هذه الخدمات فعالة للغاية، وسيكون لديهم نظام نمذجة قوى لاكتشاف المخاطر، حيث يعد نظام التحذير الآن فريد ويتم العمل على تطويره حتى يكون قادرا على الاكتشاف المبكر للسيول والجفاف، حيث يتم العمل على تحليل مقياس الأمطار ووضع الخطط الوقائية وخطط الطوارئ، ومعرفة عدد الأشخاص المعرضون للخطر من هذه الكارثة، والموارد المالية المطلوبة لمواجهة الكارثة، وهو يعتمد على جهود الحكومة فى التعاون للاستفادة من هذه النماذج لمواجهة أخطار التغيرات المناخية. ودعا فرانسوا الدول الأفريقية إلى بناء القدرات البشرية وبناء نظم حديثة تتسم بالمرونة، وطالب بإطلاق أقمار صناعية مخصصة لهذا الغرض فى افريقيا، حيث يتم الاعتماد فى بناء هذه النماذج على البيانات والإحصاءات من الوكالات الفضائية الدولية مثل ناسا، وهم لا يصممون أنظمة من شأنها أن تكون مناسبة لاحتياجات الدول الأفريقية وسيادتها، وهو أمر يتطلب التعاون بين الدول الأفريقية بشكل كبير حتى يمكن الوصول إلى آليات وخطط تلائم الدول الأفريقية وتكون مجدثة بشكل مستمر، وهو ما أطلق عليه عملية "توطين المعلومات". وحول استجابة الدول التى تتلقى التحذير المبكر، أشار فرانسوا إلى أن الكثير من الحكومات لا يعرفون الآليات المثلى للتصدى للكوارث الطبيعية، ولكنهم سيجدون طريقهم فى نهاية الأمر، لافتا إلى أنه يتم البدء بتحليل نسبة الخطر الناجمة عن الكارثة ومحاولة توصيل صوتهم إلى الحكومات الأفريقية، وهناك تطور تدريجى فى طريقة الرد من الحكومات على هذا الإخطار، لكن هناك حاجة إلى آليات منظمة لتبنى الحكومات لهذه النظم والنماذج دون أن تتأثر بتغير المسئولين، وهو ما يدعو لأهمية قيام الحكومات ببناء القدرات البشرية.

من جانبه أكد الدكتور فاروق الباز أن تكلفة القمر الصناعى ليست عالية، حيث تكفى 20 مليون دولار لوجود قمر صناعى ووكالة فضائية متكاملة، لافتا إلى أهمية الاستفادة من تجربة الهند التى قامت ببناء العديد من الأقمار الصناعية لمراقبة الكوارث، ولها آلية وقائية وإنذار وقائى، وقال أن التغيرات المناخية التى لدينا الآن تجعلنا خائفين على العالم وهو ما يتطلب أن يكون لدينا أنظمة تكيف وملاءمة وكيفية تحليل هذه الكارثة والأشخاص المتوقع تضررهم، والميزانية التى نحتاجها للمواجهة، وأن يكون لدينا القدرة على الوصول الأمثل للبيانات، بالإضافة إلى بناء القدرات البشرية وتدخل الحكومات الأفريقية فى عملية بناء القدرات.

المهندس ديودونيه جودومسؤول أول مخاطر المناخ والكوارث ببنك التنمية الأفريقية، قال أن لدينا مشكلة تتعلق بنقص التواصل فى نظم الإنذار المبكر يجرى العمل على حلها من القمة للقاعدة، مؤكدا أن نظم الإنذار المبكر مصممة لخدمة المجتمع، ومن أهم المشكلات التى تواجهها هى بناء قدرات المجتمع وإشراك المرأة فى هذا العمل. وأكد أن أفريقيا تود لفت الانتباه فى COP27 لسماع صوت القارة، وهذا لن يحدث إلا من خلال التعاون بين دول القارة، ووجود استراتيجية لإدارة الكوارث وخطط لمواجهة التغيرات المناخية، فإذا لم يكن لدى الدولة استراتيجية لن يكون لديها القدرة على إدارة الكوارث والتصدى لها، وهو ما يتطلب ميزانيات تخصصها الحكومات لإدارة الكوارث.

د. عبلة عبد اللطيف

أفريقيا تمتلك تربة خصبة يمكنها إطعام العالم بأكمله

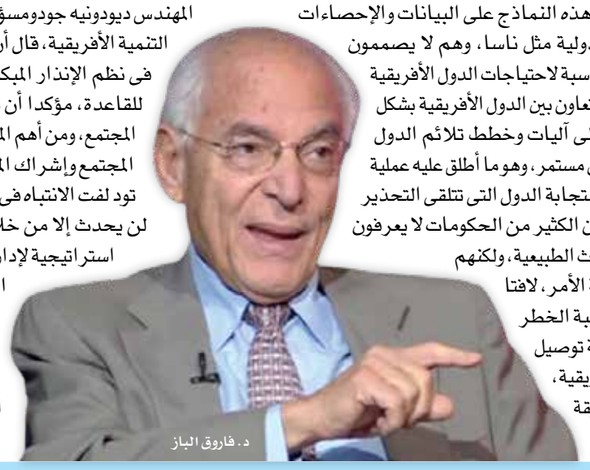

د. فاروق الباز

٢٠ مليون دولار تكلفة قمر صناعى ووكالة فضاء متكاملة لمراقبة التغيرات المناخية

يواجه المتقاعدون دوماً تحدى الحفاظ على مستوى معيشة يماثل ما تعودوا عليه أثناء مسيرتهم المهنية. لذا، من المهم أن تبدأ فى التفكير والتخطيط لمستقبلك بعد التقاعد الآن حتى وإن كنت لا تزال فى مقتبل العمر. فالأمان المالى بعد التقاعد لا يحدث من تلقاء نفسه، بل يحتاج إلى تخطيط والتزام، ونستعرض فى هذا التقرير ٦ نصائح لكيفية التخطيط لمستقبل تقاعدى مريح ومُرضٍ للأشخاص.

نصائح للتخطيط لمستقبل آمن عند التقاعد

1 ابدأ فى الادخار.. واستمر فى الادخار والتزم بأهدافك

■ إذا كنت تدخر بالفعل، سواء للتقاعد أو لهدف آخر، فاستمر! أنت تعلم أن الادخار عادة مجزية، وإذا لم تكن معتاداً على الادخار، فقد حان الوقت كى تبدأ.

■ ابدأ فى الادخار بكميات صغيرة، وحاول زيادة المبلغ الذى تدخره كل شهر.

■ اجعل الادخار للتقاعد أولويتك، ضع خطة، والتزم بها، وحدد الأهداف.

2 تعرف على احتياجات التقاعد الخاصة بك

■ التقاعد مكلف، يقدر الخبراء أنك ستحتاج إلى 70 لـ 90% من دخلك قبل التقاعد للحفاظ على مستوى معيشتك عندما تتوقف عن العمل.

■ تولى مسؤولية مستقبلك المالى.. إن مفتاح التقاعد الآمن هو التخطيط للمستقبل.

■ ابدأ فى الاطلاع على الكتب التى تتحدث عن خطط التقاعد مثل كتاب «أصول الادخار: دليل لأموالك ومستقبلك المالى» «Fitness: A Guide to Your Money and Your Financial Future».

من الهم التفكير والتخطيط لمستقبلك بعد التقاعد فى وقت مبكر من العمر

■ ولأولئك القريبين من التقاعد، يُنصح بقراءة كتاب «إزاحة الغموض عن خطط التقاعد» «Taking the Mystery Out of Retirement Planning».

3 تعرف على خطط المعاشات بالشركة التى تعمل بها

■ إذا كان صاحب العمل لديه خطة معاشات تقليدية، فتحقق لمعرفة ما إذا كنت مشمولاً بالخطة وفهم كيفية عملها.

■ اطلب بيانا بالمستحقات الفردية لمعرفة ما تستحقه، قبل أن تغير وظيفتك، تعرف على ما سيحدث لمخصصاتك التقاعدية.

■ تعرف على الفوائد التى قد تحصل عليها من صاحب العمل السابق. اكتشف ما إذا كان يحق لك الحصول على مزايا من خطة زوجتك.

4 ادرس مبادئ الاستثمار الأساسية

■ يمكن أن تكون الكيفية التى تدخر بها بنفس أهمية مقدار ما تدخره، ويلعب التضخم ونوع الاستثمارات التى تقوم بها أدوارا مهمة فى تحديد مقدار ما ستدخره عند التقاعد.

■ كن ملمًا بالكيفية التى تُستثمر بها مدخراتك أو خطة معاشك التقاعدى. وتعرّف على خيارات الاستثمار لخطتك واطرح الأسئلة.

■ ضع مدخراتك فى أنواع مختلفة من الاستثمارات، يساعد تنويع استثماراتك فى تقليص المخاطر وتحسين العوائد.

■ قد يتغير مزيج الاستثمارات الخاصة بك بمرور الوقت اعتماداً على عدد من العوامل مثل عمرك، وأهدافك، وظروفك المالية.

5 لا تلمس مدخرات تقاعدك

■ إذا سحبت مدخرات التقاعد الخاصة بك الآن، فسوف تفقد رأس المال والفائدة وقد تفقد المزايا الضريبية أو تضطر إلى دفع غرامات الانسحاب.

■ إذا غيّرت وظيفتك، اترك مدخراتك مستثمرة فى خطة تقاعدك الحالية، أو انقلها إلى خطة تقاعد تابعة لعملك الجديد.

6 اطرح الأسئلة

■ بينما تهدف هذه النصائح إلى توجيهك إلى الاتجاه الصحيح، ستحتاج إلى مزيد من المعلومات.

■ تحدث إلى صاحب العمل أو البنك الذى تتعامل معه أو نقابتك أو مستشار مالى للحصول على مزيد من المعلومات.

■ اطرح الأسئلة وتأكد من فهمك للإجابات، احصل على نصيحة عملية وتصرف الآن.

الأمان المالى بعد التقاعد يحتاج إلى تخطيط والتزام

بعد عامين من العمل عن بُعد، عاد بعض الموظفين إلى المكتب، بينما اختار آخرون النظام الهجين الذى يسمح بتقسيم أيام العمل على مدار الأسبوع بين المكتب والمنزل.

كيف يمكن إدارة فريق يعمل بالنظام الهجين بنجاح؟

نظرا لأن العلاقات تزدهر بشكل أسرع وأفضل فى بيئات العمل التى تعتمد على التواصل وجهاً لوجه، يحتاج الموظفون الذين يعملون عن بُعد إلى فهم ما يحدث فى مكان العمل، ما يتطلب منهم المشاركة بشكل هادف واستثمار جهود إضافية من أجل الحفاظ على علاقات عمل صحية وزيادة تأثيرهم على المؤسسة فى نهاية المطاف. وفى حين أن نظام العمل الهجين يوفر المرونة التى يرغب بها العديد من الموظفين، إلا أنه يمثل تحديا كبيرا بالنسبة للشركات أثناء إدارة أعضاء الفريق الذين يتبعون هذا النظام.

1 استخدام الكاميرا فى الاجتماعات الهجينة

■ عندما يختار الموظفون العمل من المنزل، فإنهم يفقدون التفاعلات فى مكان العمل التى من شأنها تشكيل القرارات وتنمية العلاقات بين أعضاء الفريق الواحد.

■ ومن أجل ضمان الحد الأدنى من التفاعل مع أولئك الذين يعملون من المنزل، على القادة استخدام بعض الأدوات مثل تشغيل الكاميرا أثناء الاجتماعات الافتراضية لتحقيق أكبر قدر من التواصل بين أعضاء الفريق الواحد.

2 التأكد من التفرغ قبل عقد الاجتماع

■ من المهم تهيئة الظروف المناسبة لإجراء اجتماع عمل محترف لا يتخلله تشتت وحركة مستمرة أمام الكاميرا تؤدى فى النهاية إلى فشل الاجتماع وانخفاض الثقة فى قائد الفريق.

■ لذا يُنصح القادة بالتفرغ الكامل قبل إجراء الاجتماع، ومحاولة عقده فى مكاتبهم أثناء تركيزهم على أعضاء الفريق وتوفير الاهتمام الكافى للموظفين.

3 تهيئة الظروف لعقد اجتماع احترافي

■ يحتاج الموظفون إلى إدارك أهمية وجود بيئة احترافية يعملون من خلالها، لذا على القائد دعوة الموظفين الذين يعملون عن بُعد إلى تهيئة الظروف المناسبة قبل دخول الاجتماع.

■ ولكى تكون مساحات العمل الافتراضية الخاصة بالموظفين احترافية، يجب أن تكون الخلفية مناسبة ومنظمة وخالية من الضوضاء.

4 ارتداء ملابس مناسبة أثناء الاجتماعات

■ يحتاج جميع الموظفين سواء كانوا يعملون من المكتب أو المنزل إلى الظهور بملابس مناسبة تتماشى مع سياسة مكان العمل على الكاميرا أثناء الاجتماعات الافتراضية، مما يعطى الجميع شعورًا أكثر احترافية بالعمل ويزيد الثقة فى التفاعلات اليومية.

5 توفير مكان عمل خالٍ من الضوضاء

■ يجب تذكير الموظفين عند عملهم من المنزل أنهم بحاجة إلى إيجاد مكان هادئ للعمل به، وخال من الضوضاء التى قد تشتت انتباههم عن مهام العمل وعن سماع ما يقوله الآخرون أثناء الاجتماعات.

6 التأكد من جودة الاتصال بالإنترنت

■ إذا طلب أى شخص العمل من المنزل - حتى لمدة يوم واحد أو يومين فى الأسبوع - فإن التأكد من جودة اتصاله بالإنترنت أمر لا بد منه.

■ إذ يؤدى انخفاض جودة الاتصال إلى حدوث خلل فى الصوت والصورة عند عقد اجتماعات، وبالتالى لا يستطيع أحد فهم ما يقوله الشخص، مما يجعل من المستحيل التواصل بشكل هادف.

■ لذا يجب التأكد من أن الموظفين لديهم التكنولوجيا المناسبة - أجهزة الحاسب الآلى والكاميرات والميكروفونات وإمكانية الاتصال بالإنترنت - الضرورية لتحقيق التواصل بشكل فعال.

نظام العمل الهجين يوفر مرونة للموظفين لكنه يمثل تحديا كبيرا للشركات

IPMA international project management association
MES PM CERT
Management engineering society

Management engineering society project management certificatiaon body

MPC Egypt

جهاز منح الشهادات الدولية ذات المستويات الأربعة فى إدارة المشروعات

TEL-Fax: (02) 25748169 -25790050
email: rumesrusys@gmail.com
website: www.mesegypt.org

باڤاريا® منظومة إطفاء متكاملة

- أجهزة إطفاء الحريق للسيارات
- أجهزة إطفاء الحريق اليدوية
- أجهزة إطفاء الحريق المتحركة على عجل
- مقطورات إطفاء الحريق
- أجهزة الإطفاء التلقائية الموضيعية
- دواليب الحريق بمختلف أنواعها ومعداتها
- أجهزة الإنقاذ
- أنظمة الإنذار
- نظم مكافحة النيران بالإغراق الكامل
- معدات إطفاء الحريق
- مركز تدريب باڤاريا لمكافحة الحريق
- معامل اختبار إجهزة الإطفاء ISO/IEC 17025

فى مواجهة الخطر هل تعتمد إلا على الأفضل ؟

EN 3 | EN 1866 | EN 615 | UL | CE | GS

19944

www.bavaria-firefighting.com
info@bavaria-firefighting.com

برج باڤاريا الإدارى:
شارع جسر السويس - أول طريق مصر الاسماعيلية - القاهرة
تليفون : ٠٦٠٦ ٢١٨٢ - ٠٦٠٧ ٢١٨٢ (٢) ٢٠+
فاكس : ٠٦٠٩ ٢١٨٢ (٢) ٢٠+

مكتب تنفيذى القاهرة :
١٧ ش عماد الدين - القاهرة - ص . ب : ١١١١١/٢٠١٦ - القاهرة
تليفون : ٢٥٩١٠٠٥٠ - ٢٥٩٠٣٢٢٠ (٢) ٢٠+
فاكس : ٢٥٩١٣٧٦٢ (٢) ٢٠+